

وزارة الشؤون الاجتماعية

الوزير

٤٢٦/٥٥

جانب الأمانة العامة لمجلس النواب

الموضوع: اعتماد خطة الاستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة.  
المرجع: كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان بالموضوع.  
بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبالإشارة إلى رفضنا المطلق لتوحيد الاستجابة للمواطنين اللبنانيين وللمتواجدين على الأراضي اللبنانية،

وبعد جلسات تشاور عدّة مع كافة الهيئات الأممية المسؤولة عن موضوع النزوح السوري في لبنان والتي فيها أظهرنا وجهة نظرنا لحلّ هذه الإشكالية دون تحويل الاستجابة من داعمة للمواطن إلى عادمة لمالية الدولة وقدراتها،

وحيث أننا نقلنا قناعتنا إلى رئاسة مجلس الوزراء وقمنا بطرحها أمام اللجنة المتابعة،

وحيث أننا نضطلع بمسؤوليتنا الوطنية ولا نقامر بمستقبل أجيالنا ووطننا، قلنا مراراً وتكراراً أن هذه الاستجابة المؤخدة ستتحوّل من نعمة إلى نقمة خصوصاً مع بدء الشخّ في التمويل الذي بدأت طلائعه تتضح للعلن، حيث أنه مع مرور زمن ليس ببعيد سوف تُلقى أعباء المقيمين على عاتق الدولة اللبنانية،

وإننا إذ نوّكد ثباتنا على هذا التوجه نذكر بأننا قد منعنا هذا الأمر أن يحصل مع البدء بإعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية حيث رفضنا ان تُوجه الاستراتيجية إلى المقيمين على الأراضي اللبنانية بل إلى المواطنين اللبنانيين حصراً، وقد تمّ اعتماد هذا القرار في جلسة حكومية جرت في القصر الجمهوري في أيار 2022،

نتفاجأ اليوم باعتماد دولة رئيس مجلس الوزراء قراراً يقضي بتوحيد الاستجابة وتعيين نائبه رئيساً للجنة التوجيهية وعلى ان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنسيق الاستجابة التنفيذية للخطة على أن تُنظم لاحقاً، وهنا يُطرح السؤال الأبرز والذي يحكم توزيع الصلاحيات وتحديد الاختصاص، فهل باتت وزارة الشؤون الاجتماعية بغفلة من زمنٍ مُحرج ليست صاحبة الاختصاص علماً أنها هي من واكبت هذا الملف منذ عامه الأول، أو أن نائب رئيس مجلس الوزراء أصبح صاحب الاختصاص غبّ الطلب؟

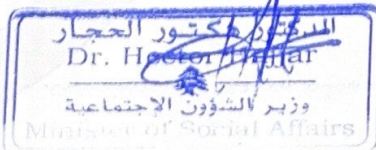
لذا وبعد كلّ ما تقدّم،

نوضح للقيمين على القرار أن هذا التوجه يشكل بدايةً لرفع مسؤولية شاملة للمجتمع الدولي عن ملف المقيمين وأولهم النازحين السوريين، وبالتالي إلقائه على عاتق الدولة اللبنانية.

بيروت في: ٢٣ حزيران ٢٠٢٤

وزير الشؤون الاجتماعية

د. هكتور الحجار





بيروت، نسي : ٢٠٢٤/٥/٢٧  
رقم الصادر : ٨٥٢/ص

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء



## السيد وزير الشؤون الإجتماعية

**الموضوع :** إعتداد خطة الإستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة.

**المرجع :** كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان بالموضوع.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

نودعكم رطباً نسخة عن كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان والمتعلق بإعتداد خطة الإستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة وتأمين المساعدة والدعم للمجتمعات الأكثر فقراً في لبنان.

على أن يتم تشكيل لجنة توجيهية لتأمين الرقابة الإستراتيجية لخطة الإستجابة على أن يرأسها نائب الرئيس ممثلاً دولة الرئيس وأن تقوم وزارة الشؤون الإجتماعية بتنسيق الإستجابة التنفيذية للخطة.

وفي مرحلة لاحقة ستتم دعوة اللجنة للإنعقاد للموافقة على الصلاحيات وعلى الخطة للعام ٢٠٢٤ وعليه سيتم عقد إجتماع تحضيرى بين مختلف الجهات المعنية على مستوى نائب رئيس/مدير عام/مستشار.

للتفضّل بالاطلاع.

القاضي محمود مكيه

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء



أرسلت نسخة إلى : نائب رئيس مجلس الوزراء





**LEBANESE  
REPUBLIC**

President of the Council  
of Ministers

May 21, 2024

**Mr. Imran Riza**

**United Nations Resident Coordinator for Lebanon**

Dear Mr. Riza,

Following your letter dated 5 April 2024, on behalf of the Government of Lebanon, I would like to confirm that the Lebanon Response Plan (LRP) will serve as our common framework to collectively respond to the ongoing impact of crises and prioritize the provision of assistance and support to vulnerable populations in Lebanon.

A new LRP Steering Committee will be formed to provide strategic oversight of the response. The Deputy Prime Minister is designated as my alternate as chair of the Steering Committee and to support inter-ministerial engagement. Operational response under the LRP will be coordinated by the Ministry of Social Affairs on behalf of the Government of Lebanon.

As a next step, a Steering Committee will be convened to endorse the SC Terms of Reference (hereby enclosed) and endorse the 2024 Lebanon Response Plan, developed by sectors at the technical level. A preparatory meeting will be convened in advance between relevant entities at the Deputy/Director General/Advisor level.

Thank you,

Najib Mikati